مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السابع عشر – العدد الثاني – (ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ/ فبراير – إبريل ٢٠١٥م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- التّعاور بينَ الفعل الماضي والمضارع في ضوءِ نظريَّة السّياق
- الأصل الصرفي: ماهيتُه وأثرُه في معالجة البنية الصرفية
- الطُّرَرُ لابن طاهر الخَدَبّ
- مَسألَةٌ في: هَل يُقَالُ: مَا أَعظَمَ اللّهَ، وَمَا أكرَمَهُ، وَنَحوُ ذَلِكَ أم لا يَصِحُّ؟
- (بحث "حول نسبة منظومة نحوية للخليل بن أحمد الفراهيدي") قراءة نقدية

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السابع عشر – العدد الثاني – ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ/
فبراير – إبريل ٢٠١٥م

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

التَّعاور بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ
عاطف طالب عبد السلام الرفوع ٥

الأصل الصرفي: ماهيتُه وأثره في معالجة البنية الصرفية
عبدالله محمد زين بن شهاب..... ٤٧

الطُّرَرُ لابن طاهر الخِدَبّ
إعداد: بدر بن محمد بن عباد الجابري..... ٩٣

مسألـةٌ في: هَل يُقَـالُ: مَا أَعظَـمَ اللهَ، وَمَا أَكرَمَهُ، وَنَحوُ ذَلِكَ أَم لا يَصِحُّ؟ للحافظ العلائي(٧٦١هـ)
دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد السُّديس..... ١٤٧

(بحث «حول نسبة منظومة نحوية للخليل بن أحمد الفراهيدي») قراءة نقدية
حسين بركات..... ٢١٧

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Stuies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو في كلية اللغة العربية المنوفية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح — أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة في جامعة أم القرى.
- صلاح الدين صالح حسنين — أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبد الرزاق بن فراج الصاعدي — عميد كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية.
- عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات في جامعة محمد الخامس.
- علي أبو المكارم — عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- محمد أحمد الدالي — أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة في جامعة الملك سعود.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً: البحوث والدراسات

التَّعاور بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ
في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ

عاطف طالب عبد السلام الرفوع

أستاذ مساعد - كلية اللغة العربية / قسم النحو والصرف وفقه اللغة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الملخَّص

تتناول هذه الدِّراسةُ " التَّعاورَ بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ "، ويُقْصَدُ بالتَّعاورِ: أنْ تحلَّ صيغةٌ أوْ فِعْلٌ محلَّ صيغةٍ أوْ فِعْلٍ آخَر؛ فتؤدِّي عملَها الوظيفيَّ في السِّياقِ، وكذلك الحالُ فيما يتعلَّقُ بالصِّيغةِ أوْ الفِعْلِ الآخر؛ فالصِّيغتانِ أو الفعلانِ يتعاورانِ الوظائف والعمل، فكلٌّ منْهُمَا تقومُ بوظيفةِ وعملِ الأخرى.

لقدْ وردت شواهدُ فصيحةٌ من القرآنِ الكريمِ والشِّعرِ العربيِّ وُضِعَ فيها الفعلُ الماضي موضعَ المضارعِ، ووُضِعَ كذلك الفعلُ المضارعُ موضعَ الفعلِ الماضي من بابِ تعاور الفعلين، وللسِّياقِ عملٌ أساسيٌّ ووظيفةٌ مهمَّةٌ في توضيحِ تعاورِ الفعلينِ وتوجيهِها، فالسِّياقُ بشقيه اللُّغويِّ وغيرِ اللُّغويِّ هو الَّذي يحدِّدُ الوظيفةَ للصِّيغةِ. أباقيةٌ على أصلِها؟ أمْ أنَّ القرائنَ السِّياقيَّةَ في التَّركيبِ جعلتها تؤدِّي وظيفةَ الصِّيغةِ الأخرى من بابِ التَّعاورِ .

وتسعى الدِّراسةُ إلى تأصيلِ مصطلحِ التَّعاورِ وبيانِ مفهومِه، وذكرِ المصطلحاتِ الأخرى المرادفةِ له في الدَّلالةِ والمفهوم، وإلى تتبُّعِ الشَّواهدِ والأمثلةِ الفصيحةِ الَّتي تمثِّلُ وتكشفُ عن تعاورِ الفعلِ الماضي والمضارعِ معتمداً في تفسيرِها وتحليلِها على نظريَّةِ السِّياقِ، وإلى الكشفِ عن النُّكتِ والفوائدِ اللُّغويَّةِ الَّتي دعتْ لهذا التَّعاورِ معتمداً في دراستي هذه على أُمَّاتِ الكتبِ اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ الأصولِ، وبعضِ كتبِ علومِ القرآنِ والتَّفسيرِ، وبعضِ الكتبِ الَّتي عنيت بالسِّياقِ.

وتقومُ هذه الدِّراسةُ على الوصفِ والتَّحليلِ؛ وصفِ مسألةِ تعاورِ الفعلينِ، وتحليلِ شواهدِها الفصيحةِ الَّتي تجلِّي وتوضِّحُ هذا التَّعاورَ في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ.

الكلمات الدَّالَّة: التَّعاور، الفعل الماضي، الفعل المضارع، السِّياق.

الحمد لله القائل في كتابه العزيز: ﴿ن * وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾، الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي اختص الإنسان بالبيان والإفصاح؛ نحمده حمداً يوازي نعمه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونصلي ونسلم على النبي القرشي الفصيح، وعلى آله وأصحابه ومن استنَّ بسنته إلى يوم الدين.

تفردت اللُّغةُ العربيَّةُ منْ بينَ سائرِ اللُّغاتِ بالفصاحةِ والبيانِ، وهذا الأمرُ هيَّأها لأنْ تكونَ لغةَ القرآنِ الكريمِ، فتميزتْ وسمتْ على سائرِ اللُّغاتِ، فكانَ منْ مِيْزَاتِ العربيَّةِ أنَّهُم وضعُوا الألفاظَ مواضعَ بعضِها، منْ بابِ التَّعاور؛ فقامَ كلُّ لفظٍ مقامَ الآخرِ، وأدَّى عملَهُ الوظيفيَّ في السِّياقِ، فاكتسبت العربيَّةُ بذلك سَعَةً ومرونةً في التَّعبيرِ والأداءِ سواء في النَّظمِ أو النَّثرِ، وقدْ وردَ هذا النَّوعُ منْ التَّعبيرِ والأداءِ في القرآنِ الكريمِ فجاءتْ آياتٌ وافرةٌ قدْ وضعتْ فيها الألفاظُ والأفعالُ موضعَ بعضِها.

وقد تكلَّمَ ابنُ جنِّيْ عن وضعِ الألفاظِ موضعَ بعضِها تحتَ بابِ "الحملِ على المعنى" فقالَ: "اعلمْ أنّ هذا الشرْجَ غورٌ من العربيَّةِ بعيدٌ، ومذهبٌ فسيحٌ قدْ وردَ به القرآنُ الكريمُ، وفصيحُ الكلامِ منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيثِ المذكَّر وتذكيرِ المؤنَّثِ، وتصويرِ معنى الواحدِ في الجماعةِ، والجماعةِ في معنى الواحدِ"(١).

وتسعى هذه الدِّراسةُ إلى كشفِ جانبٍ من جوانبِ السَّعةِ ووضعِ الألفاظِ موضعَ بعضِها في العربيَّةِ المتمثِّلِ في (التَّعاورِ بين الفعلِ الماضي والمضارعِ في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ)، ويُقْصَدُ بالتَّعاورِ هنا: أنْ تحلَّ صيغةٌ أوْ فِعْلٌ محلَّ صيغةٍ أوْ فِعلٍ آخر؛ فتؤدِّي عملَها الوظيفيَّ في السِّياقِ، وكذلك الحالُ فيما يتعلَّقُ بالصِّيغةِ أوْ الفعلِ الآخرِ؛ فالصِّيغتانِ أو الفعلانِ يتبادلانِ الوظائفَ، فكلٌّ منْهُمَا تقومُ بوظيفةِ الأخرى منْ بابِ التَّعاورِ.

وتسعى الدِّراسةُ إلى تحقيقِ الأهدافِ الآتيةِ:

(١) الخصائص: ابن جني ١/ ٣٤٠.

١- تأصيلِ مصطلحِ التَّعاورِ في الدِّرسِ اللُّغويِّ، وذكرِ المصطلحاتِ المرادفةِ له في الدَّلالةِ والمفهومِ.

٢- إيضاحِ مفهومِ التَّعاورِ بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ .

٣- تتبُّعِ جهودِ النُّحاةِ القدماءِ والمحدثين.

٤- تتبُّعِ الشَّواهدِ والأمثلةِ اللُّغويَّةِ الفصيحةِ الَّتي يُمْكِنُ أنْ تحملَ على التَّعاورِ بين الفعلين، وتحليلِها تحليلاً وافياً في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ، للكشفِ عنْ أثرِها في الدَّرسِ اللُّغويِّ.

٥- ذكرِ الفوائدِ والنُّكتِ اللُّغويَّةِ الَّتي أدَّاها هذا التَّعاورُ.

ويقومُ منهجُ الدِّراسةِ على الوصفِ والتَّحليلِ، وتتبُّعِ الشَّواهدِ والأمثلةِ العربيَّةِ الفصيحةِ الَّتي وقعَ فيها التَّعاورُ بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ، وتحليلِها في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ، معتمداً على أُمَّاتِ الكتبِ اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ الأصولِ، وبعضِ كتبِ علومِ القرآنِ والتَّفسيرِ، وبعضِ كتبِ المحدثين الَّتي عُنيت بالسِّياقِ.

التَّعاور:

قال الخليلُ (ت: ١٨٠هـ) في باب (العين والراء والواو معهما) و تحتَ مادةِ (عَورَ) يقال: هم يتعاورون من جيرانهم الماعون والأمتعة... وقال: يتعاورون يأخذون ويعطون[١]. ونجدُ الإشارةَ أوضحَ إلى مفهومِ التَّعاور عِنْدَ أبي منصورٍ الأزهريِّ (ت: ٣٧٠هـ) إذْ جاءَ في تهذيبِ اللُّغةِ تحتَ مادةِ (عَورَ). قالَ ابنُ الأعرابيِّ: التَّعاوُرُ والاعتوارُ هو أنْ يكونَ هذا مكانَ هذا، وهذا مكانَ هذا[٢].

وقدْ وَظَّفَ سيبويهِ مصطلحَ التَّعاورِ حينَ تحدَّثَ عنْ تعاورِ النُّونِ والألفِ. فقال: "وقدْ بُيِّنَ تعاورُها والألف في الاسم في معنى واحد، وذلك قولهم: رجلٌ شَرَنْبِثٌ

(١) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢/ ٢٣٩.

(٢) تهذيب اللغة: الأزهري ٣/ ٢٢٧٣، انظر: لسان العرب: ابن منظور ٤/ ٦١٩، تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي ٧/ ٢٧٦.

وشَرَابِثٌ، وجَرَنْفَسٌ وجُرَافِسٌ"(١).

وكذلك استخدمَهُ السُّيوطيُّ ووظَّفَهُ في كتابِهِ (المزهرِ)، حيثُ جاءَ فيه قولُهُم: نَشزتْ المرأةُ ونَشصتْ ونَشستْ، قالَ السُّيوطيُّ: ونظيرُ هذهِ الأحرفِ الثَّلاثةِ –أعني الزَّايَ والسِّينَ والصَّادَ– في التَّعاورِ: التَّاءُ والدَّالُ والطَّاءُ(٢).

ويفهمُ من نصِّ سيبويهِ أنَّ النُّونَ والألفَ في المثالين تتعاوران؛ أي أنَّ النُّونَ تقوم مقام الألف، والعكس كذلك، وهذا ما نصَّ عليه السُّيوطيُّ، فهذهِ الأحرفُ الثَّلاثةُ – الزَّايُ والسِّينُ والصَّادُ – تقعُ موقعَ بعضِها كما أنّ التَّاءَ والدَّالَ والطَّاءَ تقعُ موقعَ بعضِها؛ فهذه الحروفُ تتعاورُ وتقومُ مقامَ بعضِها، فالتَّعاورُ بناء على ما ذكر يقصدُ به: أن تحلَّ لفظةٌ محلَّ الأخرى، والعكس كذلك.

المصطلحاتُ والألفاظُ المرادفةُ للتَّعاورِ في الدَّلالةِ والمفهومِ:

تقارضُ اللَّفظينِ:

ذكرَ هذا المصطلحَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ (ت: ٧٦١هـ) في مغني اللَّبيبِ، حيثُ قالَ: ومنْ ملحِ كلامِهِم تقارضُ اللَّفظينِ في الأحكامِ، ومنْ أمثلةِ ذلك: إعطاءُ (غير) حكمَ (إلا) في الاستثناءِ بها نحو قولِه تعالى: ﴿**لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ**﴾ [النساء: ٩٥] فيمنْ نصبَ (غير)، وإعطاءُ (إلا) حكمَ (غير) في الوصفِ بها(٣) نحو قولِه تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وقدْ سبقَ إلى الإشارةِ إلى مصطلحِ (التَّقارضِ) كلٌّ واحدٍ منْ الزَّمخشريِّ (ت: ٥٣٨هـ)، وابنِ يعيشَ (ت: ٦٤٣هـ) في مَعْرِضِ حديثِهما عنْ (غير) و(إلا) وعملِهما.

(١) الكتاب: سيبويه ٤/ ٣٢٣.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السُّيوطي ١/ ٤٧٤.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري ٢/ ٨٠٤.

قالَ الزَّمخشريُّ: "اعلمْ أنَّ (إلا) و(غيراً) يتقارضانِ ما لكلٍّ واحدٍ منهما، فالَّذي لـ(غير) في أصلِه أنْ يكونَ وصفاً يمسُّهُ إعرابُ ما قبلَهُ...، ثُمَّ دخلَ على (إلا) في الاستثناءِ، وقدْ دخلَ عليه (إلا) في الوصفيَّةِ"(١).

وقالَ ابنُ يعيشَ موضِّحاً مقالةَ الزَّمخشريِّ: يتقارضانِ ما لكلٍّ واحدٍ منهما، يعني أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعيرُ منْ الآخرِ حكماً هو أخصُّ بِهِ، فحكمُ (غير) الَّذي هو مختصٌّ بِهِ الوصفيَّةُ، والاستثناءُ فيه عارِضٌ مُعارٌ منْ (إلا)، وقدْ حملُوا (إلا) على (غير) في الوصفيَّةِ فوصفوا بها(٢).

وعرَّفَ بسيوني التَّقارضَ بأنَّهُ منْ القرْضِ: وهو السَّلَفُ، فكلٌّ لفظٍ يقترضُ منْ الآخرِ حكمَهُ؛ فـ(إلا): حرفٌ، و(غير): اسمٌ، ولكنْ قدْ يتقارضُ اللَّفظانِ؛ فتُعطى (غير) حكمَ (إلا) في الاستثناءِ بها، وتُعطى (إلا) حكمَ (غير) في الوصفِ بِها(٣).

إنَّ المقصودَ بتقارضِ اللَّفظينِ الَّذي ذكرَهُ ابنُ هشامٍ، أوْ بالتَّقارضِ كما ذكرَ الزَّمخشريُّ وابنُ يعيشَ منْ قبلُ هو أنْ يتقارضَ لفظانِ في بعضِ الأحكامِ والوظائفِ، بحيثُ يأخذُ كلُّ واحدٍ منهما حكمَ الآخرِ، ويقومُ بوظيفتِهِ وعملِه، وقدْ ذكرَ ابنُ يعيشَ أنَّ التَّقارضَ يعني أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعيرُ منَ الآخرِ حكماً هو أخصُّ بِهِ، وهذهِ اللَّفظةُ (يستعير) الَّتي ذكرها ابنُ يعيشَ تتَّفقُ في الدَّلالةِ ومصطلحِ التَّعاورِ، فالفعل المضارع (يستعير) والمصدر (التَّعاور) أصلُهُما واحدٌ؛ لذا فالتَّقاربُ والتَّشابهُ واضحٌ وجليٌّ بين كلا المصطلحين التَّعاورِ والتَّقارضِ.

البدلُ:

البدلُ مصطلحٌ وبابٌ نحْويٌّ شائعٌ في مصنَّفاتِ اللُّغةِ، ولكنَّ ابنَ عصفورٍ وظَّفَهُ

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري ص: ٨٧–٨٨، شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بـ(التخمير): الخوارزمي ١/ ٤٧١، شرح المفصل: ابن يعيش ٢/ ٧٠–٧١.

(٢) شرح المفصل: ابن يعيش ٢/ ٧٠– ٧٢.

(٣) صور نحوية: كمال بسيوني ص: ٧–٨.

في كتابِه (ضرائرِ الشِّعرِ) توظيفاً مغايراً، فمنْ خلالِ المسائلِ الَّتي صنَّفَها تحتَهُ وجدْناهُ لمْ يَقْصِدْ بِهِ البدلَ النَّحويَّ؛ بلْ إنَّ ما ذكرَهُ تحتَ هذا المصطلحِ منْ مسائلَ وأمثلةٍ يوحي بأنَّهُ يَقْصِدُ بِهِ ظواهرَ متعدِّدةً تحتَ (فصلِ البدلِ)، إذ قسَّمَ هذا الفصلَ إلى أربعةِ أقسامٍ كبيرةٍ، وهي: إبدالُ الحركةِ منْ الحركةِ، وإبدالُ الحرفِ منْ الحرفِ، وإبدالُ الكلمةِ منْ الكلمةِ، وإبدالُ الحكمِ منْ الحكمِ، حيثُ تحدَّثَ عنْ مسائلَ مختلفةٍ تحتَ القسمينِ الأخيرينِ تعاورتْ فيها الألفاظُ، وقامتْ مقامَ بعضِها، ومنْ هذه المسائلِ ما يأتي:

أ ـ إبدالُ كلمةٍ منْ كلمةٍ، وَمِنْهُ:

١ـ وضعُ المفردِ موضعَ التَّثنيةِ.

٢ـ وضعُ المفردِ موضعَ الجمعِ.

٣ـ وضعُ التَّثنيةِ موضعَ المفردِ.

٤ـ وضعُ التَّثنيةِ موضعَ الجمعِ.

٥ـ وضعُ الجمعِ موضعَ المفردِ.

٦ـ وضعُ الجمعِ موضعَ التَّثنيةِ.

٧ـ وضعُ ضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ موضعَ ضميرِ النَّصبِ المنفصلِ.

٨ـ وضعُ ضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ موضعَ ضميرِ الرَّفعِ المتَّصلِ.

٩ـ وضعُ ضميرِ النَّصبِ المنفصلِ موضعَ ضميرِ النَّصبِ المتَّصلِ.

١٠ـ وضعُ ضميرِ النَّصبِ المتَّصلِ موضعَ ضميرِ النَّصبِ المنفصلِ.

ب ـ إبدالُ الحكمِ منْ الحكمِ، وَمِنْهُ:

١ـ تأنيثُ المذكَّرِ.

٢ـ تذكيرُ المؤنَّثِ(١).

(١) انظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور الأشبيلي ص: ٢٤٩– ٢٥٧ ؛ ٢٦٠–٢٦١ ؛ ٢٧١–٢٧٩.

إنَّ مصطلحَ البدلِ الَّذي ذكرَهُ ابنُ عصفورٍ ووظَّفهُ في كتابِه (ضرائرِ الشِّعرِ) لا يُقْصَدُ بِه مصطلحُ (البدلِ النَّحويِّ) المتداولِ في معظمِ كتبِ النَّحوِ، بلْ هو مصطلحٌ واسعٌ متعدِّدُ الجوانبِ كما يتَّضحُ منْ المسائلِ الَّتي ذكرَها تحتَ أقسامِه الأربعةِ، فبعضُ المسائلِ الَّتي ذكرَها يُمْكِنُ تصنيفُها تحتَ ظاهرةِ (الإنابةِ) أوْ (النِّيابةِ)، وقسمٌ منها يُمْكِنُ تصنيفُها تحتَ بابِ (التَّعاورِ) لا سيَّما ما جاءَ في الفصلينِ الأخيرينِ، وهناك مسائلُ كثيرةٌ يُمْكِنُ تصنيفُها تحتَ ظواهرَ مختلفةٍ، وبناءً على هذا نستطيعُ القولَ إنَّ مصطلحَ (البدلِ) الَّذي وظَّفَهُ ابنُ عصفورٍ يلتقي في بعضِ المسائلِ الَّتي ذُكِرَتْ والتَّعاور، فالبدلُ عندَهُ ظاهرةٌ عامَّةٌ تشملُ في بعضِ جوانبِها ومسائلِها التَّعاورَ الَّذي تقدَّمَ تعريفُهُ وبيانُهُ؛ لأنَّهُ ذكرَ بعضَ مسائلِ التَّعاورِ تحتَ (فصلِ البدلِ).

التَّبادل:

عرَّف دفعُ اللهِ سليمانُ هذا المصطلحَ. فقالَ: "ونعني بالتَّبادلِ: تناوبَ الأحكامِ النَّحْويَّةِ؛ بأنْ يأخذَ شيءٌ حكمَ شيءٍ آخرَ أوْ معنىً منْ معانيه أوْ علامةً منْ علاماتِه، وينطبقُ ذلك بالنِّسبةِ للشَّيءِ الثَّاني؛ فيأخذُ منْ الأوَّلِ كلَّ ما يتَّصلُ بِه"(١).

تبادلُ الصِّيغ:

عرَّفَ مجموعةٌ منْ الباحثين تبادلَ الصِّيغِ بأنَّهُ: إحلالُ صيغةٍ نحويَّةٍ محلَّ صيغةٍ أخرى، مثالُ ذلك قولُهُ تعالى: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾ [النحل: ١]، حيثُ جيءَ بالفعلِ الماضي (أتى) بدلَ الفعلِ المضارعِ (يأتي) أوْ (سيأتي)، وذلك لتحقُّقِ وقوعِ أمرِ اللهِ تعالى(٢).

(١) ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول: سليمان، دفع الله عبد الله سليمان، ١٩٨٩م، ، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الأول، الآداب (١ ، ٢)، الرياض، ص: ١١٥.

(٢) انظر: المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات): محمد التونجي وراجي الأسمر ١/ ١٤٨، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبه وكامل المهندس ص: ٨٦.

استناداً إلى ما تقدَّمَ وبغضِ النَّظرِ عن الفوارق الجزئيَّةِ والدَّقيقةِ بينَ المصطلحاتِ الدَّالَّةِ على التَّعاورِ كالبدلِ عندَ ابنِ عصفورٍ والتَّقارضِ وتقارضِ اللَّفظينِ والتَّبادلِ وتبادلِ الصِّيغِ فإنَّها تشتركُ في الدِّلالةِ على مفهومٍ متقاربٍ بينَها وهو: أنْ تحلَّ صيغةٌ أوْ كلمةٌ محلَّ صيغةٍ أوْ كلمةٍ أخرى؛ فتؤدِّي عملَها الوظيفيَّ في السِّياقِ، وكذلك الحالُ فيما يتعلَّقُ بالصِّيغةِ أو الكلمةِ الأخرى؛ أي: أنَّ الصِّيغتينِ أوْ الكلمتينِ تتعاورانِ وتتقارضانِ الوظائفَ والمهامَ، فكلٌّ منهما تقومُ بوظيفةِ الأخرى، وعليه فإنَّ التَّعاورَ والتَّقارضَ وتقارضَ اللَّفظينِ والتَّبادلَ وتبادلَ الصِّيغِ مصطلحاتٌ مترادفة تتَّفقُ في جوانبَ كثيرةٍ في الدَّلالةِ على هذهِ الظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ، وقدْ آثرتُ استخدامَ مصطلحِ التَّعاورِ لقدمِهِ وأصالتِهِ للدَّلالةِ على مجيءِ الماضي موضعَ المضارعِ، ومجيءِ المضارعِ موضعَ الماضي.

نظريَّةُ السِّياق:

لمْ تتطرقْ هذه الدِّراسةُ إلى تأصيلِ نظريَّةِ السِّياقِ لأنَّها غيرُ معنيَّةٍ بذلك، وإنما تسعى هذه الدِّراسةُ إلى كشفِ التَّعاورِ الواقعِ بينَ الفعلِ الماضي والفعلِ المضارعِ وتحليلِهِ في ضوءِ السِّياقِ، ولكنْ من المتَّفقِ عليه إلى حدٍّ ما أنَّ نظريَّةَ السِّياقِ من النَّظريَّاتِ الحديثةِ الَّتي ظهرتْ في الغربِ على يدِ فيرث (firth) الَّذي يعدُّ رائدَ المدرسةِ الاجتماعيَّةِ الإنجليزيَّةِ إلاَّ أنَّ جذورَها وأصولهَا عربيَّةٌ منثورةٌ وموجودةٌ في الدَّرسِ العربيِّ، سواء عندَ اللُّغويِّينَ أو البلاغيِّينَ أو المفسرينَ أو الأصوليِّينَ، وإنْ لَم تَحظَ بالعنايةِ الَّتي حظيتْ بها في الغربِ، فهي عربيَّةُ المنبتِ والأصلِ، غربيَّةُ التَّحديدِ والتَّقعيدِ.

لقدْ استطاعَ فيرث (firth) وأتباعه أنْ يصوغوا هذه الفكرةَ العربيَّةَ المنثورةَ في الدَّرسِ والتُّراثِ العربيِّ في شكلِ نظريَّةٍ قابلةٍ للتَّطبيقِ، ووضعوا لها من المعاييرِ والإجراءاتِ والمبادئ ما يجعلُها تقفُ على قدمِ المساواةِ معَ بقيَّةِ النَّظريَّاتِ الأخرى الَّتي تتناولُ المعنى بالتَّحليلِ والشَّرحِ.

السِّياقُ لغةً:

السِّين والواو والقاف أصلٌ واحدٌ، وهو مشتقٌّ من الجذرِ اللُّغويِّ (س و ق)، واللَّفظةُ مصدرُ (ساق يسوق سوقاً وسياقاً)، والمعنى اللُّغويُّ يشيرُ إلى دلالةِ الحدثِ وهو التَّتابعُ[١].

وقالَ الزُّبيديُّ: أصلُ السِّياقِ سِواق، قلبت الواوُ ياءً لكسرةِ السِّين[٢].

وقالَ الزَّمخشريُّ: هو يسوقُ الحديثَ أحسنَ سياقٍ، "وإليك يُساقُ الحديثُ"، وهذا الكلامُ مساقُهُ إلى كذا، وجئتك بالحديثِ على سوقِهِ: على سردِهِ. وتساوقت الإبلُ: أيْ تتابعتْ[٣].

إنَّ المعانيَ اللُّغويَّةَ الَّتي وردتْ في المعاجمِ العربيَّةِ وما ذكرَهُ الزَّمخشريُّ تتَّفقُ على أنَّ السِّياقَ يدلُّ على التَّتابعِ والسَّردِ، فسياقُ الكلامِ هو سردُهُ وتتابعُهُ.

السِّياقُ اصطلاحاً:

يقابل لفظة السِّياق المصطلح الإنجليزي (Context)، وقد ذكرَ العلماءُ والباحثون في العصر الحديث عدَّةَ تعريفاتٍ وحدودٍ للسِّياقِ، ومن أبرزها وأدلها على المقصود ما يأتي:

أولاً: ذكرَ ستيفن أولمان (Stephen Ullmann) في بيانِ مفهومِ السِّياقِ أنَّهُ النَّظمُ اللَّفظيُّ للكلمةِ، وموقعُها من ذلك النَّظمِ، ويشمل الكلمات والجمل السابقة واللاحقة بل يشمل القطعة والكتاب كله، كما يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، وللعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة أهمية بالغة في هذا الشأن[٤].

(١) انظر : الصحاح: الجوهري ٤ / ١٤٩٩–١٥٠٠، مقاييس اللغة: ابن فارس ص: ٤٢٣، القاموس المحيط: الفيروز آبادي ٣ / ٣٣٥–٣٣٦، لسان العرب: ابن منظور ١٦٦ / ١٠–١٦٧ .

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي ١٣ / ٢٢٨ .

(٣) أساس البلاغة: الزمخشري ص ٣١٤

(٤) دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، ص: ٦٨ (نقل بتصرف).

ثانياً: السِّياقُ: هو المحيطُ اللُّغويُّ الَّذي تقعُ فيه الوحدةُ اللُّغويَّةُ، سواء أكانت كلمةً أوْ جملةً في إطارٍ من العناصرِ اللُّغويَّةِ أو غيرِ اللُّغويَّة(١).

إنَّ السِّياقَ كما ذُكرَ في التَّحديدينِ هو المحيطُ اللُّغويُّ وغيرُ اللُّغويِّ الَّذي يحدِّدُ دلالةً معينةً للفظةِ من خلال النَّظمِ أو التَّركيبِ الَّذي تردُ فيه سواء أكان جملةً أم نصّاً، لذا يقالُ: لا تبحثْ عن معنى الكلمةِ، وإنَّما ابحثْ عن السِّياقِ الَّذي تردُ فيه.

أنواعُ السِّياق:

السِّياق ليس سياقاً واحداً أو نوعاً واحداً بل يتشكَّلُ السِّياقُ الكليُّ من عدَّةِ سياقاتٍ وأنواعٍ تتعاضدُ جميعاً في توضيحِ المعنى المقصودِ، وقدْ ذكرَ العلماءُ والباحثون في علمِ اللُّغةِ الحديثِ عدَّةَ أنواعٍ وتقسيماتٍ للسِّياق أسوقُها، وأجملُ القولَ فيه على النَّحْو الآتي:

النَّمط الأول: السِّياقُ اللُّغويُّ Linguistic Context:

هو حصيلةُ استعمالِ الكلمةِ داخل نظام الجملة، عندما تتساوقُ مع كلماتٍ أخرى، ممَّا يكسبُها معنى خاصاً محدداً. وهذا المعنى الَّذي يقدِّمه السِّياقُ اللُّغويُّ هو معنى معين له حدودٌ واضحةٌ وسماتٌ محدَّدةٌ غيرُ قابلةٍ للتَّعددُ أو الاشتراكِ أو التَّعميم(٢).

وذكر حلمي خليل أنَّ السِّياقَ اللُّغويَّ (Linguistic Context) يتمثَّلُ في الأصواتِ والكلماتِ والجملِ كما تتابع في حدثٍ كلاميٍّ معين أو نص لغوي(٣).

إنَّ السِّياقَ اللُّغويَّ يتألَّفُ من الكلمةِ الَّتي يرادُ تفسيرُها، والكلماتِ الأخرى الَّتي تتساوق معها على مستوى الجملةِ أو النَّصِّ لأداءِ معنىً محدَّدٍ، لذلك فإنَّ حدودَ السِّياقِ اللُّغويِّ لا تتجاوزُ الجملةَ أو النَّصَّ ومكوناتِه.

(١) دلالة السياق: ردة الله الطلحي ص: ٥٠.

(٢) الألسنية محاضرات في علم الدلالة: نسيم عون، ص: ١٥٩.

(٣) الكلمة، دراسة لغوية معجمية: حلمي خليل، ص: ٢١٨.

النَّمط الثَّاني: السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ (The non-Linguistic Context):

ويطلقُ عليه السِّياق الخارجي وسياق المقام وسياق الموقف وسياق الحال، ويقصد به جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، أو مجموعة الظروف الخارجيَّة عن اللُّغة الَّتي يرد فيها الكلام(١).

ويتكون السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ من عدَّةِ أنواعٍ من السِّياق لها عملُها المهمُّ والجليُّ في تحديدِ المعنى المقصودِ، وهي:

أولاً: السِّياقُ الثَّقافيُّ والاجتماعيُّ (The Culture Context): ويقصد به المحيطُ الثَّقافيُّ أو الاجتماعيُّ الَّذي تستخدم فيه الكلمة، أو هو القيم الثَّقافيَّةُ والاجتماعيَّةُ الَّتي تحيط بالكلمة، ولا بدَّ من وجودِ هذه المرجعيَّةِ الثَّقافيَّةِ عند أهل اللُّغة الواحدة لكي يتمَّ التَّواصلُ والإبلاغُ، وتخضع القيم الثَّقافيَّة للطَّابع الخصوصي الَّذي يلوِّن كلَّ نظامٍ لغويٍّ بسمةٍ ثقافيَّةٍ معينة(٢).

ثانياً: السِّياقُ العاطفيُّ الانفعاليُّ: وهذا النَّوعُ من السِّياقِ يوضِّح ويحدِّد دلالةَ الصِّيغةِ أو التَّركيبِ من خلالِ درجةِ الانفعالِ المصاحبةِ للأداء الفعلي للكلام؛ فالكلمةُ إمَّا أن تؤخذَ على أنَّها تعبيرٌ موضوعيٌّ صرف، أو أنها قصدَ بها –أساسا– التَّعبيرُ عن العواطفِ والانفعالاتِ بالاعتمادِ على درجةِ القوةِ والضَّعفِ في الانفعالِ(٣).

ثالثاً: سياقُ الموقفِ (المناسبة) : ويقصدُ به الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، فتتغير دلالتها تبعا لتغير الموقف(٤)، وقد ذكرَ الباحثُ عبد النعيم

(١) ينظر: إشكالات النص المداخلة أنموذجا: جمعان عبد الكريم، ص: ٤٠١، دلالة السياق: ردة الله الطلحي، ص: ٥١–٥٢.

(٢) ينظر: علم الدلالة: أحمد مختار عمر ص: ٧١، علم الدلالة: منقور عبد الجليل ص: ٩٠ .

(٣) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر ص: ٧٠، علم الدلالة: أحمد مختار عمر ص: ٧٠ ، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل ص: ٩٠.

(٤) ينظر: علم الدلالة: أحمد مختار عمر ص: ٧١، علم الدلالة: منقور عبد الجليل ص: ٩٠.

خليل هذا النَّوع تحتَ عنوانِ سياق الحال أو المقام (Context of situation) وعرفه بأنه: كلُّ ما يحيطُ بالحدثِ اللُّغويِّ من ظروفٍ وملابساتٍ يمكنُ أن ينتظمَ تحتَ مفهومِ سياقِ الحالِ أو المقام(١).

إنَّ السِّياقَ اللُّغويَّ يتناولَ اللَّفظةَ وما يحيطُ بها من ألفاظٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ تسهمُ في تحديد المعنى، فحدودُهُ هي الجملةُ أو النَّصُّ داخل التَّركيب، أما السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ فهو يُعْنى بالملابسات والظُّروف الخارجية المحيطة بالجملة أو النَّصِّ، فحدودُهُ هي خارج الجملة والنص أو التَّركيب، وهما يتعاضدان لتحديد المعنى المقصود.

أهميةُ السِّياق في إيضاح التَّعاورِ بين الفعل الماضي والمضارع:

تحدَّثَ العلماءُ والباحثون على اختلافِ معارفهم ومجالاتهم في مصنفاتهم ومؤلفاتهم عن السِّياقِ وأهميِّتِهِ في تحديدِ المعنى المقصودِ.

فهذا العزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ (ت: ٦٦٠هـ) قدْ تحدَّثَ في كتابه "الإمام" عن أهميةِ السِّياق وفوائدِه في تحديد المعنى. فقالَ: "السِّياقُ مرشدٌ إلى تبيُّنِ المجملاتِ، وترجيحِ المحتملاتِ، وتقريرِ الواضحاتِ، وكلُّ ذلك بعُرْفِ الاستعمالِ، فكلُّ صفةٍ وقعت في سياق المدح كانت مدحاً، وكلُّ صفةٍ وقعت في سياق الذَّمِّ كانت ذمّاً، فما كان مدحاً بالوضع فوقع في سياق الذَّمِّ صار ذمّاً واستهزاءً وتهكماً بعُرْفِ الاستعمالِ"(٢).

وذكرَ ابنُ قيم الجوزية أنَّ "السِّياقَ يرشدُ إلى تبيين المجملِ، وتعيين المحتملِ، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدَّالَّةِ على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته"(٣).

(١) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية: عبد النعيم خليل ص: ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) الإمام في بيان أدلة الأحكام: العز بن عبد السلام، ص: ١٥٩.

(٣) بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، ٤ / ١٣١٤.

والسِّياقُ على اختلافِ أنواعِهِ وأقسامِهِ هو الَّذي يحدِّدُ المعنى المقصود للفظة أو الفعل في أيِّ بناءٍ لغويٍّ، فهو لا يلقي الضَّوء على الكلمة مفردةً أو الجملة فحسب، بلْ على النَّصِّ بأكمله، بل إنَّ حدودَ السِّياقِ تتجاوز الجملةَ والنَّصَّ لتشملَ الظَّروفَ والملابساتِ الخارجيَّةَ المحيطةَ بالجملةِ والنَّصِّ.

وتنبع أهمية السِّياق بأنواعه وأنماطه في دراسة التَّعاور بين الماضي والمضارع من كونه هو الحكم على الصيغة الفعليَّة. أهي باقية على أصلها، أمْ أنَّها تعاورت وصيغة أخرى؟ فهو يؤدِّي عملاً مهماً وتوجيهياً في صرف الصِّيغة الفعليَّة عن معناها الصَّرفيِّ الوظيفيِّ، وإعطائها معنى صيغة أخرى من خلال التَّركيب النَّحْوي الَّذي ترد فيه بناءً على وجود القرائن السِّياقيِّة اللُّغويَّة وغيرِ اللُّغويَّةِ الَّتي تحدِّد المعنى الجديدَ المكتسبَ.

إنَّ القرائنَ السِّياقيَّةَ عامَّةً تجعلُ صيغة الماضي الصَّرفيَّة الوظيفيَّة دالة على المضارع في تركيب نحوي ما، والعكس كذلك، فهناك قرائنُ سياقيَّةٌ في التَّركيبِ النَّحْوي تجعل الماضي دالا على المضارع، وتجعل كذلك المضارع دالا على المضي، وسيأتي توضيح المزيد عن السِّياقِ وأهميته في تحديد المعنى خلالَ معالجة تعاور الفعلين.

التَّعاورُ بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ:

إنَّ معنى الصِّيغةِ الفعليَّةِ مركَّبٌ؛ مركَّبٌ من الدَّلالةِ على الحدثِ والزَّمنِ، وهما معنيان وظيفيَّان لا ينفكان عن صيغةِ الفعلِ، فالأصلُ في الأفعالِ الماضيةِ أنْ تدلَّ على أحداثٍ وَقَعَتْ في الزَّمنِ الماضي، والأصلُ في الفعلِ المضارعِ أنْ يدلَّ على أحداثٍ استمرَّ حدوثُها، وقدْ جاءتْ شواهدُ كثيرةٌ منْ اللُّغةِ العربيَّةِ نثراً ونظماً تعاورتْ فيهما الصِّيغتان الفعليَّتان، فذكرَ كثيرٌ منْ العلماءِ أنَّ الفعلَ الماضي يقعُ موضعَ المضارعِ ويدلُّ على معناهُ، وكذلك المضارعُ يقعُ موضعَ الماضي ويدلُّ على معناهُ، فزمنُ الصِّيغة الوظيفيُّ للفعلِ في الأداءات اللُّغويَّةِ الفصيحةِ خضعَ لسياقِ

الجملةِ أو النَّصِّ؛ فتحوَّلَ من زمنٍ صرفيٍّ هو وظيفةُ الصِّيغةِ الفعليَّةِ إلى زمنٍ نحويٍّ تركيبيٍّ هو وظيفةُ سياقِ الجملةِ أو النَّصِّ.

ومن العلماءِ الَّذين تحدَّثُوا عنْ التَّعاورِ بين الفعلين وذكروا لذلك أمثلةً وشواهدَ: الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ، وسيبويه، والفرَّاءُ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ جنِّيْ، وأحمدُ بنُ فارسٍ، والثَّعالبيُّ، وابنُ المؤدِّب، والزَّركشيُّ، وأبو البركاتِ الأنباريُّ، وأبو الخيرِ منصورُ بنُ فلاحٍ اليمنيُّ النَّحويُّ، وابنُ هشامٍ، والسُّيوطيُّ، والبغداديُّ، وتحدَّثَ كذلك كثيرٌ من المحدثينَ عنْ هذا التَّعاورِ.

قالَ سيبويه: وقدْ تقعُ (نَفْعَلُ) في موضعِ (فَعَلْنَا) في بعضِ المواضع(١).

وذكرَ ابنُ جنِّيْ أنَّ أبا بكرٍ – ابنَ السَّرَّاجِ – قالَ: كانَ حكمُ الأفعالِ أنْ تأتيَ كلُّها بلفظٍ واحدٍ؛ لأنَّها لمعنى واحدٍ، غيرَ أنَّهُ لمَّا كانَ الغرضُ في صناعتِها أنْ تفيدَ أَزْمِنَتَهَا خُولفَ بينَ مُثُلِها، ليكونَ ذلك دليلاً على المرادِ منْهَا، وقالَ: فإنْ أُمِنَ اللَّبسُ فيها جازَ أنْ يقعَ بعضُها موقعَ بعض(٢).

أمَّا ابنُ فارسٍ والثَّعالبيُّ فقدْ عقدَا باباً خاصّاً أُطلقَ عليه: بابُ الفعلِ يأتي بلفظِ الماضي وهو راهنٌ أوْ مستقبلٌ، وبلفظِ المستقبلِ وهو ماضٍ(٣).

وذكرَ ابنُ هشامٍ في مغني اللَّبيبِ أنَّهم يعبِّرون عن الماضي والآتي كما يعبِّرون عن الشَّيءِ الحاضرِ قصداً لإحضارِهِ في الذِّهنِ حتَّى كأنَّهُ مشاهدٌ حالةَ الإخبارِ، ومِنْهُ قولُهُ تعالى: ﴿**ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُون**﴾ [آل عمران: ٥٩]، أي: فَكَانَ(٤).

وقالَ السُّيوطيُّ في المزهرِ: ومنْ سُنَنِ العربِ أنْ تأتيَ بالفعلِ بلفظِ الماضي وهو حاضرٌ أوْ مستقبلٌ، أوْ بلفظِ المستقبلِ وهو ماضٍ(٥).

(١) الكتاب: سيبويه ٣/ ٢٤.

(٢) الخصائص: ابن جني ٣/ ٣٣١.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس ص: ٢٢٣، فقه اللغة: الثعالبي ص: ٣٩٥.

(٤) مغني اللبيب: ابن هشام ٢/ ٧٩٧، انظر أيضاً: شرح الدماميني: الدماميني ٢/ ٥٦٤.

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي ١/ ٣٣٥.

تقسيمُ ابنِ المؤدِّبِ للفعلِ الماضي والمضارعِ:

قسَّمَ ابنُ المؤدِّبِ الفعلَ الماضيَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ وهي:

١- الفعلُ الماضي النَّصُّ: وهو ما وافقَ لفظُهُ لفظَ الماضي، ومعناهُ معناهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّ يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ** ﴾ [النحل: ٧٥].

٢- الفعلُ الماضي المُمَثِّلُ: وهو ما كانَ لفظُهُ لفظَ الماضي، ومعناهُ لمستقبلِ الزَّمانِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوه** ﴾ [النحل: ١]، أيْ: يأتي؛ يقصدُ القيامةَ.

٣- الفعلُ الماضي الرَّاهنُ: وهو المقيمُ على حالةٍ واحدةٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْراً** ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، قالَ: ألا ترى أنَّهُ كانَ قديراً، واليومَ أيضاً هو قديرٌ، وبعدَ اليومِ قديرٌ(١).

أمَّا الفعلُ المضارعُ فهو قسمانِ عندَ ابنِ المؤدِّبِ وهما:

١- الفعلُ المضارعُ النَّصُّ: وهو ما وافقَ لفظُهُ لفظَ المضارعِ، ومعناهُ معناهُ، نحو قولِك: يضربُ زيدٌ غداً عَمْراً.

٢- الفعلُ المضارعُ المُمَثِّلُ: وهو ما كانَ لفظُهُ لفظَ المستقبلِ، ومعناهُ لماضي الزَّمانِ وعائرِه، نحو قولِكَ: سرتُ أَمْسِ حتَّى أدخُلُها، أيْ: حتَّى دخلتُها؛ لأنَّ في قولِكَ: سرتُ؛ دليلاً على ذلك(٢).

إنَّ الفعلَ المُمَثِّلَ ماضياً كانَ أمْ مضارعاً هو المقصودُ بعمليَّةِ التَّعاورِ، فالماضي يمثِّلُ الفعلَ المضارعَ، ويقعُ موضعَهُ، وكذلك المضارعُ يمثِّلُ الفعلَ الماضي، ويقعُ موضعَهُ، فكلٌّ منهما يمثِّلُ دورَ الآخرِ، ويقومُ مقامَهُ من بابِ التَّعاورِ، والقرائنُ السِّياقيَّةُ اللُّغويَّةُ وغيرُ اللُّغويَّةِ هي الَّتي تعيِّنُ دلالةَ الفعلِ وتوجِّهُ مسألةَ التَّعاورِ بينَ الفعلين.

(١) دقائق التصريف: ابن المؤدب ص: ١٧-١٩، انظر أيضاً: المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١/ ١٣٢.

(٢) دقائق التصريف: ابن المؤدب ص: ٢٨-٢٩، انظر أيضاً: المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١/ ١٣٣.

مجيءُ الفعلِ الماضي موضعَ الفعلِ المضارعِ:

المقصودُ بذلك هو أنَّ الفعلَ الماضيَ يأتي موضعَ الفعلِ المضارعِ، ويؤدِّي عملَهُ الوظيفيَّ في السِّياقِ من حيثُ الدَّلالةُ الزَّمنيَّةُ.

أمَّا الفائدةُ والغرضُ منْ مجيءِ الماضي موضعَ المضارعِ فمنْ أجلِ الدَّلالةِ على تحقُّقِ وقوعِ الفعلِ، وصدقِهِ.

قالَ الزَّركشيُّ: وفائدةُ التَّعبيرِ عَنْهُ بالماضي الإشارةُ إلى استحضارِ التَّحقُّقِ، وأَنَّهُ منْ شأنِهِ لتحقُّقِه أنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بالماضي وإنْ لمْ يُرِدْ معناهُ(١).

وقالَ السُّيوطيُّ أيضاً: ومِنْهَا إطلاقُ الماضي على المستقبلِ لتحقُّقِ وقوعِهِ(٢).

وقدْ اشترطَ العلماءُ لوقوعِ الماضي موضعَ المستقبلِ أنْ يُؤْمَنَ اللَّبسُ، فقدْ ذكرَ ابنُ جِنِّيْ في الخصائصِ كما تقدَّمَ أنَّهُ: إنْ أُمِنَ اللَّبسُ فيها جازَ أنْ يقعَ بعضُها موقعَ بعضٍ.

وقالَ أبو الخيرِ منصورُ بنُ فلاحٍ اليمنيُّ النَّحْويُّ: واختلافُ صيغِ الأفعالِ يدلُّ على اختلافِ أزمنتِها، فإذا قامَ الدَّليلُ المقصودُ على معرفةِ المقصودِ من اختلافِها، وهو الدَّلالةُ على الزَّمنِ جازَ وقوعُ بعضِها موقعَ بعضٍ(٣).

القرائنُ السِّياقيَّةُ الَّتي تدلُّ على مجيءِ الماضي موضعَ المضارعِ:

ذكرَ العلماءُ بعضَ المواضعِ الَّتي يؤمنُ فيها اللَّبسُ، لقيامِ القرينةِ السِّياقيَّةِ اللُّغويَّةِ وغيرِ اللُّغويَّةِ الَّتي تصرفُ دلالةَ الفعلِ الماضي الزَّمنيَّةَ إلى المضارعِ، والقرينةُ إمَّا لفظيَّةٌ لغويَّةٌ؛ أيْ: وجودُ لفظةٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ تدلُّ على المعنى المقصودِ وهي ما يقصدُ به السِّياقُ اللُّغويُّ وما يحويه منْ كلماتٍ وألفاظٍ تدلُّ على المعنى المقصود،

(١) البرهان في علوم القرآن: الزركشي ٣/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: السُّيوطي ٤/ ١٥٢١، معترك الأقران في إعجاز القرآن: السُّيوطي ١/ ١٩٤.

(٣) المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١/ ١٣٤.

وإمَّا معنويَّةٌ: وهي الَّتي نتوصَّلُ إليها منْ خلالِ السِّياقِ غيرِ اللُّغويِّ الَّذي يشملُ السِّياقَ الثَّقافيَّ والاجتماعيَّ والعاطفيَّ وسياقَ الموقفِ أو المقامِ، حيثُ تسهمُ جميعاً في تحديدِ المعنى المرادِ في الجملةِ أو النَّصِّ، ومنْ هذه المواضعِ ما يأتي:

أولاً: بابُ الشَّرطِ، جاءَ في الخصائصِ لابنِ جنِّيْ: وذلك مَعَ حرفِ الشَّرطِ؛ نحو: إنْ قمتَ قمتُ؛ لأنَّ الشَّرطَ معلومٌ أنَّهُ لا يصحُّ إلا مَعَ المستقبلِ، فجئتَ فيه بلفظِ الماضي الواجبِ؛ تحقيقاً للأمرِ، وتثبيتاً لَهُ، أي: إنَّ هذا وعدٌ مَوْفيٌّ بِهِ لا محالةَ؛ كما أنَّ الماضيَ واجبٌ ثابتٌ لا محالةَ[1]، فالسِّياقُ الثَّقافيُّ هنا يدلُّ على المعنى المقصودِ؛ فالشَّرطُ لا يصحُّ إلا معَ المستقبلِ، وكذلك قامَ السِّياقُ اللُّغويُّ بتحديدِ المعنى المرادِ بناءً على وجودِ القرينةِ اللُّغويَّةِ (إنْ) الدَّالَّةِ على الشَّرطِ، فالسِّياقان الثقافيُّ واللُّغويُّ تعاضدا هنا لتفسيرِ مجيءِ الماضي يرادُ به المستقبلُ.

ثانياً: إذا: قالَ أبو حيانٍ الأندلسيُّ: وكثُرَ مجيءُ الماضي بعدَها مراداً به الاستقبالُ[2]، وعلى هذا فتعدُّ (إذا) قرينةً سياقيَّةً لغويَّةً تدلُّ على أنَّ الماضي بعدَها يرادُ به المضارعُ أو الاستقبالُ.

ثالثاً: أسلوبُ العطفِ؛ إذا عُطِفَ الفعلُ الماضي على المضارعِ صُرِفَتْ دلالةُ الماضي الزَّمنيَّة إلى المضارعِ، لاشتراطِ النُّحاةِ اتِّحاد الزَّمنين في الفعلين المتعاطفين، وفي هذه الحالةِ يسهمُ السِّياقُ اللُّغويُّ وغيرُ اللُّغويِّ في تحديدِ المقصودِ، إذ يتمثلُ السِّياقُ اللُّغويُّ بوجودِ فعلين متعاطفين؛ معطوف عليه وهو الفعل المضارع، ومعطوف وهو الفعل الماضي، أمَّا السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ الثَّقافيُّ فيتمثَّلُ في هذه الحالةِ بمقولةِ النَّحاةِ وهي اشتراطُ اتِّحادِ الزَّمنين في الفعلين المتعاطفين.

رابعاً: الأفعالُ الَّتي تدلُّ على الدُّعاءِ. قالَ ابنُ جنِّيْ: ونحو منْ ذلك لفظُ

(١) الخصائص: ابن جني ٣/ ٣٣١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان ص: ١٤٠٨.